والايلزم استكمال الكامل بالناقص فتعين ان يكون الغرض عائدا الى نفسها وحسن
يكون ذلك الغرض اما ذاتا او صفة وعلى التقديرين اما ان ينالها او لا ينالها فان لم ينل
فاما ان ينال ما يشبهه او لا وان كان الاول والثالث يوجب انقطاع الحركة وذلك
لانه اذا حصل لم يبق طلبه فيجب انقطاعها واذا الوسيلة ولما يشبهه فيجب ايضا لوقوع الياس
فيجب ان ينقطع الحركة لانه حينئذ لا يكون تحقق الحصول وقد عرفت ان دوام الحركات
لا تبتنى عليها لا يتحقق دوامها فتعين ان الغرض هو ان ينال شبه ذات او صفة
وينال الشبيه اما دفعة او على سبيل التعاقب والاول باطل والا يوجب انقطاعها
فتعين ان يكون الثاني ولا يجوز ان يكون ذلك المشبه به واجبا لان الكمالات المشبه
به في جميع السماويات واحد او ليس كذلك ولا يجوز ان يكون عنصرا وعنصريا والا يلزم
ان يكون الكامل مستكملا بالناقص ولا ان يكون جرما سماويا او نفسا سماوية
والا لكانت حركة المشبه والمشبه به متفقة في النهج والسرعة والبطوء وليس كذلك
واذا ثبت انه لا يكون جرما سماويا ولا نفسا سماوية بطل انه ليس بعرض فيهما
فتعين ان يكون المشبه به هو العقل ولا يجوز ان يكون عقلا واحدا والا لاتفقت
الحركات في مناهجها وكيفياتها وليس كذلك فتعين ان يكون المشبه به عقولا متكثرة
هذا تقرير الدليل واما تقرير ضعفه فلانه موقوف على دوام الحركة وقد عرفت
ان الحركة بما به فلا يكون دائمة واليه اشار بقوله لتوقفه على دوام ما وجدنا له
اي هذا الدليل موقوف على دوام الحركة التي اوجبنا انقطاعها حيث بينا انها حادثة
وايضا مبني على حصر الطلب في الاقسام التي ذكرناها والحصر فيها ممنوع وايضا يمكن
ان ينازع في امتناع طلب المحال فان للقائل ان يقول لم لا يجوز ان يتحرك الاجرام السماوية
لغرض ممتنع الحصول وما ذكرتم في بيان امتناع طلب المحال ضعيف هذا بعد تسليم
المقدمات التي بنوا عليها هذا الدليل من امتناع حركاتها على الاستقامة ووجود الميل
المستدير في طباعها ومن كون الحركة غير مطلوبة بالذات وكل واحدة من مقدمات
الدليل يمكن ان ينازع فيها قال ونوقضهم لا علية بين المتضايفين والا امكن
الممتنع او علل الاقوى بالاضعف لامتناع الذاتي اقول هذا اشارة الى
دليل اخر على اثبات العقول مع الجواب عنه تقرير الدليل انه لا علية بين المتضايفين
اي الحاوي والمحوي اي لا يكون الحاوي علة للمحوي ولا المحوي علة للحاوي اما ان الحاوي لا يكون
علة للمحوي فلانه لو كان الحاوي علة للمحوي لزم ان يكون الممتنع بالذات ممكنا بالذات
والتالي ظاهر الفساد بيان الملازمة ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان متقدما
بالوجوب والوجود على وجود المحوي ووجوبه لان العلة متقدمة بالوجود والوجوب
على وجود المعلول ووجوبه فاذا اعتبرنا تحصل الحاوي العلة كان معه …
المحوي امكان وجود لا يتحصل المحوي العلة متقدم في الوجود والوجوب على

يتحصل المعلول وقد اما الوجود والوجوب للمحوي فبعد وجود الحاوي ووجوبه
فلا يخلو اما ان يكون عدم الخلاء واجبا مع وجوب الحاوي او غير واجب مع وجوبه
فان كان واجبا مع وجوبه كان الملاء المحوي واجبا مع وجوب الحاوي لان عدم
الخلاء داخل الحاوي امر مقارن اعتبار وجود المحوي بحيث لا يمكن انفكاكه لكن
قد بينا ان الملاء المحوي لا يكون واجبا مع وجوب الحاوي فيلزم ان يكون عدم الخلاء داخل
الحاوي ايضا غير واجب مع وجوب الحاوي فيكون ممكنا مع وجوب الحاوي وقد
بينا ان الخلاء ممتنع لذاته فثبت ان الحاوي ليس بعلة للمحوي واما ان المحوي
ليس بعلة للحاوي فلانه لو كان المحوي علة للحاوي يلزم ان يكون الاقوى والاعظم
معللا بالاضعف والاصغر فان الحاوي اعظم واقوى من المحوي والوهم لا يذهب الى
تعليل الاقوى بالاضعف فلا يمكن ان يكون الجسم مطلقا علة لجسم اخر وذلك لان الجسم
يفعل بالصورة لانه اما ان يكون فاعلا من حيث هو موجود بالفعل فما لا يكون
موجودا بالفعل لا يمكن ان يكون فاعلا ولا يكون موجودا بالفعل الا بالصورة لان
المادة انما يكون الجسم موجودا بها بالقوة والفعل الصادر عن صورة الجسم انما
يصدر عنها بمشاركة الوضع لان الصورة انما تقوم بمادة تمامها لكن ما يصدر عنها
بعد تقومها بواسطة تلك المادة فيكون بمشاركة الوضع … فان النار لا تسخن
اي شيء اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او كان له وضع خاص بالنسبة اليها وكذلك الشمس
لا تضيء كل شيء بل ما كان له وضع خاص بالنسبة الى جرمها واذا ان الجسم انما يفعل بالصورة
بمشاركة الوضع والفاعل بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا وضع له ولا
لما كان فاعلا من غير مشاركة الوضع فالجسم انما يكون فاعلا لما له وضع بالقياس
اليه وما يكون علة للجسم لا بد وان يكون او لا علة لجزئيه اعني المادة والصورة
فلو كان الجسم علة للجسم لزم ان يكون اولا علة لجزئيه اعني المادة والصورة
لكن لا وضع لجزئي الجسم بالنسبة الى جرم اخر قبل وجودهما لان قبل الايجاد لا يكون لجزئيه
وجود فضلا عن ان يكون لهما وضع فاذن الجسم لا يكون علة لجسم اخر وبهذا يعرف ان
النفس والجسم والاعراض القائمة بهما لا يكون علة لجسم وكذلك الهيولى لا يكون
علة وكذلك الواجب لذاته فتعين ان يكون علة الجسم العقل هذا تقرير الدليل
واما تقرير الجواب فان يقال لا نسلم ان الخلاء ممتنع لذاته لانه لو كان
الخلاء ممتنعا لذاته لكان عدمه واجبا لذاته لكن لا يكون عدمه واجبا لذاته
لان كون عدمه واجبا لذاته ينافي كون ما معه اعني وجود المحوي واجبا بغيره
ولقائل ان يقول انا نقول لكم ان كون عدم الخلاء واجبا لذاته ينافي كون ما
معه اعني المحوي واجبا بغيره انه ينافي كونه واجبا بغيره الذي هو الحاوي وقطعهم
لكن لا يلزم من هذا انتفاء الاول من المتلازمين لجواز ان يكون صدق المنافي باعتبار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)